

القيادة.. وآليات العمل الإفريقي في الفترة الناصرية

حلمى شعراوى

مدير مركز البحوث العربية والإفريقية

- ١ -

لا تنشأ أية إدارة جديدة، لمجتمع ما، من فراغ، مهما اتخذت شكلا انقلابيا أو ثوريا. فهى فى جدل عضوى بالتأكيد مع المرحلة الاجتماعية السابقة، تأخذ منها وتسقط. وتنمى، حتى تنطلق إلى آفاقها الجديدة. وقد كان هذا شأن ثورة يوليو الوطنية ١٩٥٢م. ويشكل توجه «يوليو» الإفريقي على وجه الخصوص معظم ملامح «يوليو» الوطنية. بل وتشكل مواقفها فى هذا المجال أكثر توجهاتها «ثورية». ولذا فإن نسق إدارة هذا المجال يتخذ أهمية خاصة فى تقديرى. لأنه مازال حتى الآن هو الذى يشار إليه فى قياس معظم الدلالات عن مدى «التزام مصر» الوطنى أو الثورى تجاه العالم الخارجى. بقدر مابقى السؤال عن حضورنا أو غيابنا فى الساحة الإفريقية، ولا ينفى هذا حيوية العلاقة وعضويتها أيضا بالنسبة للفضاءات الأخرى (عربية وغيرها).

ولابد أن يقوم نسق إدارة المجال على خيارات معينة تحكمها التحولات السائدة. وقد سادت فى أوائل عقد الخمسينيات صياغات عن «المجال الحيوى» و«الدور الحضارى أو السياسى» كتعبيرات موروثية من تطورات السياسة الدولية بعد الحرب الثانية، مثلما سادت بعد ذلك صياغات «الزعامة» و«الريادة» بين القوى الجديدة التى برزت فى العالم الثالث خاصة.

وإذا ما تجاوزنا هذا التفرد «المثالى» لحالة يوليو، كما يصيغه البعض، فى مجال كان لمصر فيه لفترة طويلة أشكال من التعبير لا تغفلها عين، فإننا يمكننا أن نقول أن منطلقات يوليو الوطنية، كانت تتفاعل مع مقدمات أعقبت الحرب الثانية على وجه الخصوص نتيجة فورة الحركة الوطنية والديمقراطية فى تلك الفترة. ولم تكن «حرب فلسطين»

وحدما، هي مصدر هذا التفاعل، كما يبدو للبعض أيضا. وإنما كان هناك تهديد التطلع الأمريكي المبكر تجاه المنطقة. والذي طرح نفسه في محاولة جر مصر إلى حرب كوريا ورفضت. أو إلحاقها بالبيان الثلاثي للقوى الغربية الكبرى ١٩٥٠م ورفضته كذلك لارتباطه بتحالفات الحرب الباردة في إطار الأحلاف العسكرية والسياسية التي واجهتها مصر طوال الخمسينيات. ومن ثم صارت دائرة التحرر الوطني ومواجهة الاستعمار الجديد هي المنطلق الأول لأية صياغة وطنية وقومية في تلك الفترة.

سوف لا أعود هنا إلى ما سبق أن كتبتة أو عبرت عنه في مناسبات تتعلق بالرد على البعض بشأن محاصرة مفهوم يوليو التحرري في فكرة الدوائر الثلاث وترتيبها وفق أولويات «العربي» - «الإفريقي» - «الإسلامي». لأن وقائع تعامل يوليو مع العالم الخارجى كما أشرت قد حكمتها منذ البداية دائرة التحرر الوطنى العالمية الأوسع من هذا الترتيب عمليا ونظريا، والتي شاءت الظروف - مع تطلع يوليو الأساسى للتخلص من الاستعمار البريطانى المباشر - أن تنطلق فى إطار عقيدة التحرر الوطنى إلى الدائرة الوطنية الإفريقية قبل غيرها، ليس بمعنى تراتبية هذا الاتجاه أو ذاك ولكن بمعنى ضرورات الموقف الذى فرض نفسه لاستكمال عملية التحرر الوطنى الشامل.

وقد لعبت الآلية البراجماتية دورها فى دفع «يوليو» أكثر من مرة إلى إعادة ترتيب أوراقها إزاء الاعتبارات العملية. بحيث بدا ذلك «خيارا» مرة أو توجهها سياسيا للإدارة الجديدة مرة أخرى. لأن القيادة هنا لم تقم بالتعبير عن نفسها بخيار أيديولوجى نظرى محدد. بقدر ما كان خيارها الوطنى هو «الأيدولوجية» التى لا ينقصها التعبير، وهى تواجه عمليات الاستعمار الجديد. وتبلور إمبريالية ما بعد الحرب الثانية.

ولذا يمكن القول إن ثورة يوليو لم تتبنى منهج «تصدير الثورة» كما يصور البعض بقدر ما هو تحالف وطنى ضد الاستعمار.

وعندما سألت محمد فايق فى حوارات مطولة معه - لم تنتشر بعد - عما كان يقرأه جمال عبد الناصر ويتعلمه هو وزملاؤه فى كلية الأركان قبل الثورة أكد ما نشر فى دراسات عدة عن عبد الناصر من إحاطته واهتمامه بدراسات الشرق الأوسط والاستراتيجيات التى تصاغ حوله. هنا يمكن المقارنة فى تلك الفترة مع كثافة وضع السودان الأساسى فى الصياغة الوطنية عند «الوفد»، كما كانت العلاقة الاشتراكية أساسا عند الشيوعيين، بينما

انخرطت التيارات الإسلامية في موجة العداء للشيووعية الدولية وانعكس ذلك بالطبع على علاقة الضباط الوطنيين بهذه القوى من جهة وعلى صياغة المفاهيم السياسية - حتى بقدر برامجياتيتها - عن العالم الخارجى من جهة أخرى. لتجعل دائرة التحرر الوطنى هى صاحبة الأولوية وليست صياغة الدوائر الثلاث المعهودة.

ومن هنا تبرز قيمة «العمل الإفريقى»، وموقعه عند قيادة يوليو. بل وتبرز مكانة «مكتب الشئون الإفريقية» بين «مكاتب الرئاسة» المعروفة. وهنا أيضًا يفرض الواقع برامجياتية الحركة، ونوعية الأيديولوجيا الوطنية. فالواقع المباشر المحيط بمصر معبأ بقضية السودان، وأزمة الصومال وإريتريا فى الأمم المتحدة، والعنف الفرنسى فى شمال إفريقيا، والمستوطنون البيض فى أنحاء مختلفة من القارة. فضلا عن وجود الجاليات العربية وآثار التاريخ العربى والإسلامى فى شرق وغرب القارة ولذا أصبحت الخيارات الوطنية البرامجياتية تفرض نفسها على الموقف. ويذكر مثلا كيف كانت كتابات حول «الإمبراطورية المصرية» فى إفريقيا، أو «مصر ورسالتها»، هى الخلفية المحتملة، وراء تفكير شباب هذه المرحلة - جمال عبد الناصر وغيره - فى اتجاه إفريقيا، وإن شغلته هواجس أبعد من ذلك فسوف تمتد من مشروعات «هرتزل» فى مطلع القرن العشرين لد مياه النيل إلى العريش، أو الأطماع الصهيونيه فى منطقة حوض النيل نفسه (أوغندا كمستوطنة) أو مدى ضمان اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩م لتوفير المياه لمصر. وتأسيس مبدأ العمل مع الإنجليز فى تنظيم وصول هذه المياه من المستعمرات البريطانية (مشروع خزان أوين فى أوغندا وتنفيذه عام ١٩٥٤م/١٩٥٥م). ولن نتردد هنا فى القول أن ذلك كله كان مرتبطا بفكر البرجوازية الزراعية فى مصر الذى اقتصر على الرغبة فى حماية مصادر المياه، وهو الفكر نفسه الذى حكم برامج بعض الأحزاب السياسية المصرية حتى ذلك الوقت ولفترة طويلة بعدها، بل وحكمت آثاره أفكار البرجوازية والطبقة الوسطى فى مصر عن إفريقيا والأمن القومى لمصر لعدة عقود.

- ٢ -

إذا فقد كان دخول مصر عالم التحرر الوطنى. نقلة إلى عالم جديد. تجاوز هموم مصر القطرية مع الاحتلال البريطانى. وحتى محيطها القطرى بشأن مياه النيل. وبدت ملامح السياسة الاستعمارية حول الشرق الأوسط تمثل القلق الأساسى عند القائد الجديد،

وخطة التنمية الجديدة المطروحة عليه بحيث باتت مصدر التطلعات الجديدة لمشروع الدولة الوطنية وآليات عملها.

فرضت التطلعات الوطنية الجديدة التحرك على أكثر من جبهة في وقت واحد تقريبا مع اعتماد أسلوب التفاوض والتلويح بالقوة في نفس الوقت، بل وأتاحت ظروف موجة التحرر العالمية وسندها الاشتراكي فرصة جديدة لآلية الضغط على مناطق الوجدع الاستعمارية، ثم الانتماء للعالم الجديد للتحرر الوطني ودخوله من أوسع أبوابه في «باندونج».

أ - كان التفاوض يجري بشأن جلاء الإنجليز عن مصر، وإمكانيات بقاء وحدة مصر والسودان، لكن كان هناك أيضا مبدأ حق تقرير المصير للشعب السوداني، بل وكان في الأدرج وفي اللجان الوطنية بمصر دراسات لمبدأ آخر عن حق الشعوب في ثرواتها (قناة السويس - مشروع السد العالي..). وارتبط التفاوض بالتلويح باستعمال العنف الوطني المضاد للعنف الاستعماري من خلال العمل الفدائي في منطقة قناة السويس. وتكشف دراسات أخرى تفاصيل هذه الآلية، لكن ما يهمني هنا الإشارة التي سجلتها خلال حواراتي مع محمد فايق عن التلويح بالقوة نفسها ضد الاستعمار البريطاني في كينيا وأوغندا (دعم ثورة الماوماو.. إذاعة السواحيلية والتجربينية من القاهرة!). وكان لابد من التسليم باستقلال السودان، وتأكيد الوجود المصري في الصومال في نفس الوقت. كما بدأت بريطانيا تقلق على مصالحها في شرق إفريقيا مثل قلق الولايات المتحدة على قواعدها في إثيوبيا. ومعنى ذلك أن مبدأ التحرر الوطني شد قيادة يوليو منذ اللحظات الأولى، وعلى الأرض الإفريقية أساسا؛ وبآلية المواجهة الساخنة. في الوقت نفسه تصاعد هذا الحس الوطني ليمتد إلى الجزائر ثم إلى الكونغو، ثم إلى الجنوب العربي، وهذه جميعا مباحث أساسية لاهتمام الباحث العربي والإفريقي على السواء.

ب - انتقل اهتمام الثورة المصرية سريعا إلى إدراك بعد الانتماء إلى عالم التحرر الوطني الواسع مع انعقاد مؤتمر باندونج الآسيوي الإفريقي - أبريل ١٩٥٥م. ولن ننسى أن هذا المؤتمر كان حكوميا، بل وكانت الغلبة العددية فيه لحكومات محافظة، كما كانت مصر فيه ضمن أربع دول مستقلة فقط من إفريقيا، ومع ذلك فإن صوت التحرر الوطني بدأ هو في الغالب بوجود إندونيسيا والهند والصين، وعلو صوت المبادئ الآسيوية للاستقلال والحياد (الباناشاتشيل).. إلخ وهنا حدث ما سمي «اكتشاف آسيا» في مصر، واكتشاف

الآسيويين لقيادة عبد الناصر الشاب. ومع اكتشاف عبد الناصر نفسه لآسيا، انتبه لقيمة تمثيله لإفريقيا هناك وأهمية مضاعفة وزنها السياسي عبر العمل الإفريقي. لعل ذلك هو الذى جعله يصدر فى يناير ١٩٥٦م مذكرة تخطيطية للسياسة الإفريقية بحيث تكون تحت إشراف مركزى لذكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة مع شخصيات مسئولة أخرى فى ذلك الوقت مثل عبد المنعم القيسونى. وكان محمد فايق يعمل منذ كلفه عبد الناصر من أوائل ١٩٥٣م مع ذكريا محيى الدين لبناء المخابرات العامة فى مواجهة إسرائيل أساسا. ولم يكن العمل الإفريقي فى انتظار هذه الترتيبات الرسمية. لأن أحداث السودان من جهة ومقتل كمال الدين صلاح ممثلها فى لجنة الوصاية الدولية بالصومال عام ١٩٥٤م من جهة أخرى كان قد دفع التحرك الإفريقي لمصر مبكرا. وقد رأينا كيف تأسست برامج الإذاعات الموجهة لإفريقيا مع بدء المفاوضات مع الإنجليز حول السودان (ولم تغب عنها قضايا مياه النيل نفسها) كما جرى تعبئة شباب إفريقيا فى الأزهر، والانتباه لتحركات الأمريكيين عبر إثيوبيا فى السودان فشددت مصر لقضية إريتريا بدورها من وجهة نظر وطنية خلاقا للدوقف الدبلوماسى بشأنها فى الأمم المتحدة عام ١٩٥١م.

إلى هنا ويبقى فى الثقافة السياسية تساؤل عما إذا كان للبعد الأيديولوجى (فكرة تصدير الثورة) أم الضرورات العملية فى إطار التحرير الوطنى هى التى كانت تحرك الواقع السياسى المصرى تجاه إفريقيا فى بدء انطلاق ثورة يوليو نحو الخارج؟ وعما إذا كان الواقع الثقافى والتربوى والإعلامى يساير هذه الحاجات العملية والأيدولوجية لتلك الفترة؟

- ٣ -

قد يساعد على الإجابة عن التساؤلات السابقة، اكتشاف مصر يوليو لحجم العداوات الكامنة ضدها فى أكثر من موقع فى فترة قليلة بين ١٩٥٤م/ ١٩٥٦م. فالعداء الإسرائيلى وقع عسكريا على الحدود المصرية، والعداء الاستعمارى وقع بمقتل كمال الدين صلاح فى الصومال والعداء الإمبريالى وقع بموقف أمريكا من مصر فى البنك الدولى بل وتسمية القوى التقدمية فى باندونج بما يشبه صفات «الدول المارقة» فى مطلع القرن الواحد والعشرين. لكن ذلك لم يوقف حركة القيادة المصرية عن التحرك فى الاتجاه الإفريقي - مثل غيره - لمواجهة هذه العداوات المتنوعة لتعويق تطلعاتها المستقبلية.

وتعددت المحطات التى يجب أن نتوقف عندها فى قياس قوة العمل الإفريقى ومدى انتباه القيادة نفسها له كألية لمصدر قوتها الدولية. ويمكن أن نرصد- بدون تفاصيل عن التحرك نفسه - عدة محطات رئيسية فى هذا الصدد:

- فقد أعقب انعقاد «باندونج» الحكومى فى إندونيسيا تحرك الهند نفسها نحو مصر للتعاون فى عقد مؤتمر كبير للشعوب الإفريقية والآسيوية. وفى القاهرة بالتحديد، وجاءت وفود هندية لعبد الناصر (عقب العدوان الثلاثى ١٩٥٦م) لترتيب عقد هذا المؤتمر بعد انسحاب المعتدين ١٩٥٧م. فانعقد مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٥٧م حتى أول يناير ١٩٥٨م.

- وكانت المحطة الثانية هى بداية استضافة مصر لمثلى حركات التحرير الإفريقية من بين من حضروا مؤتمر القاهرة. ويلفت النظر هنا بداية المواجهة المباشرة مع الاستعمار الفرنسى الذى كانت المعركة المسلحة ضده فى الجزائر. وامتدت إلى جانب حضور تمثيل الثورة الجزائرية فى القاهرة إلى تمثيل شعوب المستعمرات الفرنسية (حزب اتحاد شعب الكاميرون UPC). وبالمثل كان الأمر بالنسبة للمستعمرات البريطانية خاصة المحيطة بحوض النيل: الاتحاد الوطنى - (الكانو KANU من كينيا - المؤتمر الوطنى UNC من أوغندا) بل وامتد العمل ضد النظام العنصرى فى جنوبى إفريقيا (حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى ANC وحزب اتحاد شعب زيمبابوى ZAPU) كما امتد إلى منطقة النفوذ الأمريكى المباشرة فى إثيوبيا باستضافة قيادات حركة التحرر الإريتريّة.

كانت الرابطة الإفريقية بالزمالك رمزا مصريا للتحرر الوطنى، سواء من داخل المبنى أو بتعاون إدارتها مع ممثلى التحرر الوطنى الإفريقى الذى امتد إلى تمثيل الصومال وزنجبار وإريتريا وتشاد والسنغال ثم الكونغو. بما وصل إلى منتصف السبعينيات إلى حوالى ٢٥ حركة تحرير شهدت القاهرة تمثيلها، وتفاعلها مع شعوبها عبر الإذاعات والطلاب من جهة (بيت شرق إفريقيا بمنشية البكرى)، وتفاعلها مع العالم عبر الاتصالات بالدبلوماسيين والهيئات الدولية من جهة أخرى. وكانت ثورة «المأوماو» لفترة وثورة الجزائر لفترة أخرى والثورة فى الكونغو وأزمتها بقيادة لومومبا لفترة من الستينيات ثم مواجهة الاستعمار الاستيطانى فى جنوب إفريقيا وروديسيا وناميبيا لفترة رابعة هى أهم أحداث الستينيات، ولم تخبو مع انتكاسه ١٩٦٧م بقدر ما ظلت عقب ذلك وحتى السبعينيات بدعم

ثورة الكفاح المسلح فى المستعمرات البرتغالية بقيادة كابرال (غينيا بيساو) ونييتو (أنجولا) وموندلانى (موزمبيق).

- وثمة محطة أخرى يتوقف عندها المراقب للعمل الإفريقي . قد تختلف نوعيا فى عملية التحرر الوطنى وهى قيام منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣م. وثمة دراسة أخرى ضرورية لأبعاد هذا الحدث لكننا لا بد أن نسجل عنه . ارتباطه بفتور العمل الشعبى من جهة (توقف مؤتمرات الشعوب الإفريقية) وظهور محاور التنافس بين دول التحرر الوطنى من جهة أخرى (غانا - الجزائر - مصر - تنزانيا..). ولكنه شهد أيضا قوة حضور وتأثير مجموعة التحرر المنافسة هذه وسط الأغلبية المحافظة (بدأت بثلاث وثلاثين دولة فى منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣م) بل وحضور مادي ثورى بتبنى لجنة تحرير المستعمرات فى دار السلام ومدتها بالسلاح للعمل المسلح وخاصة فى المستعمرات البرتغالية، وهو ما التزمت بدعمه ثورة يوليو والجزائر مع تنزانيا على نطاق واسع.

- أدت هذه التفاعلات الساخنة مع قضايا القارة إلى أن يلهث «العمل الإفريقي وآلياته» فى مصر للاستجابة لهذه التفاعلات، ولم يكن غياب الثقافة السياسية الواسعة الخاصة بهذا المجال. أو ضعف العمل الشعبى المنظم. كما لم تكن نكسة ١٩٦٧م نفسها بعوامل كف لهذه الانطلاقة. وفى تقديرى أن «مؤسسة العمل» حول هذه القضايا برغم مركزية القيادة تركت بصمتها واضحة على تاريخه... وألفت النظر هنا إلى أن تعدد «مراكز القوى» بين هذه الآليات، بل وتنافسها وحتى صراعاتها أحيانا كان مصدر «غنى» وليس مصدر إضعاف كما يتصور البعض، مثلما أن تعدد مراكز القوى فى الدولة يمكن أن يكون مصدر تعبير ديمقراطى وليس مصدرا دائما للفساد!

- ٤ -

لو اخترنا فترة ١٩٥٨م / ١٩٦٠م وأحداثها منطلقا للتعرف إلى المعالم المؤسسية للعمل الإفريقي فى مصر إزاء تبلور بعضها بشكل بارز نسبيا فسوف نجد الآتى:

١ - تبلور عمل مكتب الشئون الإفريقية برئاسة الجمهورية عام ١٩٦٠م بناء على وضوح تخصيص محمد فايق لهذا العمل، وبصلة مباشرة بجمال عبد الناصر الذى أبدى اهتمامه الخاص بدوره بهذا المجال، برغم القرار السابق بمسئولية زكريا محيى الدين وفق

قرار ١٩٥٦م. وقد أصبح محمد فايق مركز الاتصال الرئيسي في كافة مجالات الشئون الإفريقية تعاونه الأقسام المعنية بمجلس الدفاع الوطني، ورغم نفوذ المخبرات العامة عليها، كما تخدمه صلة المكتب والمجلس بالرابطة الإفريقية. ولا بد أن نلاحظ هنا إننا لا نتعرض لدور وزارة الخارجية والذي خفت في هذا المجال إلى حد كبير بعد تركيز العمل الإفريقي في الرئاسة بقيادة محمد فايق ومعاونيه.

٢ - اعتماد مبدأ تمثيل حركات التحرير الإفريقية في مقر الرابطة الإفريقية وحولها بالزمالك بحيث كان يقبل تمثيل أكثر من حركة واحدة من البلد الواحد، وكان بعض أعضاء مكتب الحركة يمثلونها أيضا في سكرتارية التضامن الإفريقي الآسيوي. وقد بلغ عدد هذه الحركات المثلة خلال الستينيات حوالى ٢٥ حركة تحرير وطنية إفريقية من ثمانية عشر بلدا إفريقيا خلافا لحكومة الجزائر المؤقتة (في المنفى قبل التحرير).

٣ - كانت كثافة هذا التمثيل قائمة في إطار الرابطة الإفريقية نفسها وهي التي كانت الجمعية الأهلية التي حملت نفس الاسم منذ أسسها محمد عبد العزيز إسحاق ومجموعة من الأساتذة والصحفيين والباحثين المصريين منذ أوائل ١٩٥٦م وبعد عودة بعضهم من السودان. وهي التي أسست بالفعل العمل الإفريقي الشعبى والثقافى فى مصر فى تلك الفترة حيث غاب ذلك كثيرا عن القطاعات ذات الصلة الأصلية به. وضمت الرابطة نشاطا طلابيا واسعاً من أبناء الشعوب الإفريقية الذين كان معظمهم يدرس بالأزهر بأعداد كبيرة وخاصة من الصومال وتشاد ونيجيريا والسنغال وإريتريا وموريتانيا فضلا عن السودان شماله وجنوبه وأبناء الشمال الإفريقي العربى الذين وصل عددهم فى القاهرة فى تلك الفترة أكثر من عشرين ألف طالب يدرس معظمهم بالمجان ويتقاضى عدد منهم منحا دراسية (فى حدود عشرة جنيهات..).

٤ - فى إطار الرابطة الإفريقية أيضا صدرت مجلة «نهضة إفريقية» فى عام ١٩٥٨م وبقيت تعبيرا قويا عن الحضور الإفريقي فى مصر لمدة عقد من الزمان على الأقل بعون من وزارة الإرشاد القومى (الثقافة والإعلام فيما بعد). وفى هذا الإطار نشط الجانب السياسى الوطنى، مع الطلابى، مع الثقافى بما جعل الرابطة الإفريقية تبدو كيانا إفريقيا فى رأى البعض لكن هؤلاء أيضا لاحظوا أن ذلك لم يرتبط بثقافة سياسية عامة فى المجتمع مبلورة هذا الترابط الذى عبرت عنه منطقة الزمالك!. وقد كان لى شرف الانضمام لهذه «الرابطة»

منذ أوائل ١٩٥٦م، مما ربطنى بقيادات حركات التحرير، وقيادات الطلاب الأفارقة فى مصر، حيث عملت كمنسق لمكاتب حركات التحرير فى علاقتها «بأجهزة الحكومة» من جهة بل وأشرفت فترة على «بيت شرق إفريقيا» الذى ضم الطلاب الوفدين على منح دراسية من هذه المنطقة لمدة عامين تقريبا ١٩٥٨م - ١٩٦٠م حين تم إلحاقى بجهاز الرئاسة ١٩٦٠م مع الاستمرار فى هذا العمل التحريرى والثقافى فى الرابطة الإفريقية بصفتى الرسمية لمدة عقد ونصف من الزمان، ومن خارج السلطة لعقد آخر.

٥ - ومثلما خفت دور وزارة الخارجية لفترة من الخمسينيات والستينيات، اختفى دور مؤسسات شعبية كان يمكن أن تعطى البعد الإفريقى مكانة أكبر فى الثقافة السياسة المصرية. ولا شك أن اختفاء أدوار بحجم الراحل فؤاد جلال لوقعه فى مجلس الأمة أو الاتحاد القومى وبعض من التفوا حوله من الشخصيات العامة (عبد السلام...) كان تعبيرا أكيدا عن ضعف دور هذه المؤسسات فى القرار السياسى والثقافة الشعبية بشكل واضح (سواء فى مصر وفى دول التحرر الوطنى المماثلة.. غانا..). حيث لم نلاحظ أى تطور فى دور التنظيمات السياسية فى هذا المجال إلا لما بيننا كانت تنمو عملية التثقيف الموجه عموما وخاصة فى الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب طوال أعوام النهوض الإفريقى فى الستينيات. ولا يمكن التحفظ على هذا الحكم إلا بإبراز دور «الاتحاد العام للعامل» بقيادة الراحل أحمد فهميم. والذى دفعه ليس قوة وضعه فى القرار السياسى بمصر بقدر قوة علاقته باتحادات إفريقية وقيادات عمالية ذات وزن فى سياسة بلادها مثل «تيتجا» (فى غانا)، وصديق (فى المغرب)، والشفيح أحمد الشيخ فى السودان، وتوم مبوبيا فى كينيا، وكاواوا فى تنزانيا.. إلخ.

٦ - وفى غياب التنظيم السياسى المسئول عن الصلة بحركات التحرر الإفريقية والتطور السياسى فى القارة ظلت علاقة هذه الحركات بمجموعة شخصيات فعالة فى المجتمع مثلما قلنا عن فؤاد جلال وأحمد فهميم كما نشطت بأشكال مختلفة فى إطار منظمة التضامن حيث برز اسم يوسف السباعى بدوره.

٧ - عبر العمل على المستوى الإسلامى والمسيحى عما أسميناه ببرامجاتية يوليو، وتمثل ذلك فى التعبيرات الثقافية التى بلغت حد السذاجة والملل عن دور الأزهر ومكانته فى إفريقيا. أو رسالة نشر الإسلام والعروبة فى إفريقيا كمهام تاريخية «المصر» وليس يوليو

نفسها وهذا ما أدى إلى استياء زعماء الاستقلال الجدد من هذا الوضع وتحفظ بعضهم عند عبد الناصر. كذلك الحال عند الإشارة لعلاقة الكنيسة المتميزة مع الكنيسة «الحبشية» في إثيوبيا. والتي أدى تزايد الحديث عنها بهذا الشكل أيضا إلى قرار الإمبراطور هيلا سلاسي بقطع هذه العلاقة وإعلان استقلال الكنيسة الإثيوبية في منتصف الستينيات.

أشير هنا لهذا الوضع تعبيرا عن التوجهات البراجماتية. استمرارا لما قلته عن أن يوليو لم تقصد «تصدير الثورة» أو فكرها الثورى. بقدر ما كانت تريد استثمار هذه القوى الدينية المخلصة لها نتيجة العلاقة بالأزهر، والرغبة الملحة لمواجهة الاستعمار الإنجليزي أو الفرنسي أو النفوذ الأمريكى. ولذا كان ثمة تقدير خاص ومتبادل من قبل عبد الناصر مع «سيردونا سوكتو» فى نيجيريا وقيادتها الدينية الإقطاعية المعروفة بمحافظتها وتقليديتها الشديدة داخلها. ولكن عبد الناصر كان يريد دعمها ضد الإنجليز بعد ١٩٥٦م. كذلك الحال مع التيجانية فى السنغال وغرب إفريقيا عموما. كما كان الحال كذلك تجاه الجاليات العربية ومسلمى شرق إفريقيا (حالة زنجبار). وقد قفزت شخصية من العسكريين المحيطين بالرئاسة مثل الصاغ توفيق عويضة على المسألة الإسلامية مع إنشاء المجلس الأعلى الإسلامى الذى بدأ متحكما فى دور الأزهر والطلبة الوافدين للدراسة فيه، وأدى ذلك لتحكمه فى مدينة البعوث الإسلامية وترويج المصحف المرتل بين القيادات الدينية المسيية فى آسيا وإفريقيا دون أى توجه خاص بثورة يوليو أو حتى تحت شعار «محرارة الاستعمار»، وإنما كان ترويجا لاسم مصر فى العالم الثالث، والذى ساد فعلا بمختلف الشعارات. ولم يكن الأزهريون فى البلاد الإفريقية - وحتى فى تجربة الجزائر بعد استقلالها - إلا عناصر محافظة، وكامنة فى أحضان القوى المحافظة فى هذا البلد أو ذاك بما كان موضع شكوى «القوى التقدمية» أو التحريرية حسب تعبيرات ذلك العصر!

وللإنصاف فقد كان هناك فى هذا الإطار قطاع آخر شهير هو قطاع «الوافدين» فى وزارة التعليم (العام مرة والعالى مرات)! وكان اسم الصاغ عبد العزيز ياسين ذا معنى فى هذا الموقع بدوره لمعالجة مشاكل الوافدين والمنح الدراسية فى القطاع «المدنى» هذا الذى تطور من عدد محدود فى المدارس العامة والجامعات - نتيجة غلبة الأزهريين لفترة - حتى بلغ بضعة آلاف فى المدارس العامة والجامعات، بعد انتباه القيادة والشؤون الإفريقية لطلبات الدول الإفريقية من المتعلمين تعليما حديثا حيث الجدوى أكثر من التعليم الدينى، كما أنه

لا ينكر وضع اللغة العربية المأزوم مع الاستقلال بلغة رسمية هي الإنجليزية أو الفرنسية. وبلغت استجابة عبد الناصر وحسايبته لهذه المشكلة إلى حد التوجيه بإنشاء «معهد فنى على» يضم مختلف مجالات التعليم الفنى ويعلم بالإنجليزية، كما وجه بزيادة المنح الدراسية «للأفارقة» فى كليات تدرس بالإنجليزية (الطب - الهندسة) وإدخال التعليم لهم بهذه اللغات فى كليات الزراعة والعلوم السياسية. وذلك مساعدة للدول الإفريقية حديثة الاستقلال فى عملية التنمية الحديثة.

٨ - يقترن بالحديث عن مجال التعليم، حديث ضرورى عن مجال البحث العلمى والصحافة والإعلام كأداة من أدوات تنمية اهتمام المجتمع وربطه بالقضايا الإفريقية التى تحظى لدى قيادة الدولة بهذا الاهتمام البارز. والحق أن ذلك لم يتحقق بشكل مناسب فى فترة الستينيات كما كان متوقعا، ذلك أن معهد الدراسات الإفريقية الذى ورد اسمه كحلم من أحلام «قائد الثورة» فى أول تعبير مكتوب له عن «فلسفة الثورة». بل ودون أن تذكر بين أحلامه مؤسسة أخرى بهذا التخصيص، هذا المعهد الذى تحول من الدراسات السودانية إلى الإفريقية عام ١٩٥٨م، لم يتطور استجابة لهذه التسمية بالشكل الذى توقعناه جميعا طوال الستينيات، بل وإلى وقت قريب فى التسعينيات، بقى تحت تأثير ونفوذ المدرسة الجغرافية. والتاريخية، فى أحسن الأحوال أو مدرسة الأنثروبولوجيا الكولونىالية، فلم يقدم للدولة الثائرة الحديثة تراثا يذكر إلا منذ عهد قريب. وبقيت الكتابات البحثية الأكثر تسييسا خارج هذا المعهد المهم سواء فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بقيادة د. عبد الملك عودة، أو من قبل بعض الصحفيين فى مؤسسات الأهرام والجمهورية. ومع قيام مصلحة الاستعلامات بجهد فى ترجمة بعض الكتب «الأوربية» عن إفريقيا، إلا إنها كانت تعتمد تلخيصات الكتب أكثر من النصوص الأصلية، كما لم تحرص على كتب ذات توجه مناسب. فضلا عن توزيعها المحدود فى الدوائر المسؤولة لأغلب مطبوعاتها.

كانت سيطرة «الفرعة الإعلامية» عن الدور المصرى. والمبالغات الصحفية المتصاعدة، سلبا على المكون الثقافى فى مصر لمعرفة إفريقيا معرفة حقيقية. ومع غياب دور التنظيم الشعبى نفسه ومؤسساته فى عملية التثقيف، ظلت «مواقف الزعيم وخطبه» هى مصدر الإحساس الأساسى بمصر الإفريقية، وذلك فى المناسبات الوطنية العامة وليس فى التكوين القومى للمواطن.

٩ - مثل «الفعل الاقتصادي» دورا هاما في علاقات مصر الإفريقية، لم يجد تقديره جيدا. وكانت الحملة الدائمة على «شركة النصر للاستيراد والتصدير» مصدرا للحد من أثر هذا الفعل، مع أنها المؤسسة التي ارتبطت بمعنى دور «قطاع الدولة» الاقتصادي أو «القطاع العام» أو «رأسمالية الدولة» حسب موقع الناطق بهذه المسميات. وكانت فعالية «المقدم محمد غانم» في هذا القطاع لا تقل عن قيمة اسم المهندس «محمود يونس» في قناة السويس أو «صدقي سليمان» في السد العالي. وقد كان «لشركة النصر» أكثر من عشرين مكتبا تجاريا في أنحاء القارة، كما ارتبطت بتجارة واسعة مع نيجيريا وساحل العاج في غرب إفريقيا إلى زامبيا وكينيا في شرقها. لم يبق منهم الآن إلا ما يشبه «الدكاكين» للتجارة الخاصة هنا وهناك.

وقد ارتبط «بمشروع شركة النصر» وجود أساس لأسطول تجارى يدور حول القارة، ومشروعات استثمار فى مباني بساحل العاج ومالى، وأعمال الإنشاءات فى نيجيريا بعد حرب بيافرا، أو فى التجارة التبادلية من النحاس والدخان فى زامبيا وغيرها. كان نفوذ مصر الاقتصادى هو المهدد للمساعدات الإسرائيلية، أو احتياطي الاستقلال السياسى فى بلاد مثل غينيا والصومال. وقد وفرت حرية الحركة لرجل مثل «محمد غانم» صلات وثيقة بالسياسيين ورجال الدولة ربما كانت سبب نشاط دوائر معادية لنشاط الشركة ضد سمعتها فى هذا الإطار، لأن ما ارتبط بهذه الإساءات من سمعة تدخلات عبد الناصر الانقلابية، لم يكن واقعيًا، إزاء موقفنا الذى صار معتدلا إلى حد كبير لحماية منظمة الوحدة الإفريقية والعمل فى إطارها. ولذا لم يبق مجال للتدخل فى بلاد مستقلة إلا ما كان معروفا عن صلتنا بمعارضة النظام فى الكاميرون، وشائعات الإعلام الفرنسى والمصالح الفرنسية عن نشاط عبد الناصر المضاد لفرنسا فى «مستعمراتها» بسبب الموقف المصرى مع الثورة الجزائرية.

١٠ - كان ثمة آلية أخرى غير الفعل الاقتصادى، مساوقة للعمل السياسى والاقتصادى على السواء، وهى «العمل الدبلوماسى» والعسكرى فى آن عبر منظمة الوحدة الإفريقية! وقد كان المؤتمر الأول لهذه المنظمة بالقاهرة يوليو ١٩٦٤م (بعد المؤتمر التأسيسى فى أديس أبابا ١٩٦٣م) ذا أهمية بالغة ودلالة على تأثير القيادة المصرية فى العمل الإفريقى الشامل. ففى هذا المؤتمر ومن قبله فى أديس أبابا استطاع عبد الناصر أن يكون الشخصية الموازنة

لمسألة الوحدة الإفريقية تحت اسم «الدول الإفريقية المتحدة» التي سعى لها نكروما وتحداها نيريري وهيلا سلاسى والفرانكفونيون. واتفق فى النهاية على اسم وطابع منظمة الوحدة الإفريقية. كما شهد مؤتمر القاهرة مشكلة الحدود، وكانت مستغلة ضد نكروما نفسه مع التوجو وغيرها وضد الصومال بالطبع، ناهيك عن الجزائر والمغرب، ومصر والسودان.. إلخ. وفى مؤتمر القاهرة تم التوازن بين كافة الأطراف ليستقر نص التسليم بالحدود الاستعمارية الموروثة لحظة الاستقلال.. لتتوقف صراعات الحدود المدمرة فى القارة حتى الآن، برغم غضبة الصوماليين التى أوقفها تقديسهم لعبد الناصر شخصيا. أما القضية الثالثة المهمة، فهى إقرار القمة الإفريقية لدور «لجنة تحرير المستعمرات» فى تدريب كوادز حركات التحرر من معسكرات لها فى دار السلام بتنزانيا. وبدا العمل العسكرى ضد دولة مثل البرتغال ونظام عنصرى فى جنوب إفريقيا «شرعيا» من داخل منظمة الوحدة الإفريقية وحتى أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٧٢م فى جينيف. وكان السلاح المصرى والمدريون المصريون يتحركون فى دار السلام بحرية مساعدة لحركات التحرير على أرض دولة إفريقية بمساعد مصرى لرئيسها هو الدكتور محمد سامى.

- ٥ -

ماذا يبقى من هذه الفترة؟ التاريخ لا يتوقف، ولا يتكرر بالطبع، ولذا يمكن دائما إلقاء بعض الملاحظات أو الاستنتاجات الختامية، ولو بعناوينها فقط، لأنى لا أقدم هنا دراسة وإنما قدمت معاشة أو شهادة تصلح للتأمل والبحث. كما أنى أتصور أن أخبارا كثيرة لا بد خضبت آلاف الصفحات عن تفاصيل هذه الفترة، لذلك فليدعنى القارئ أدفع به إلى بعض هذه العناوين التى يتوجب عليه البحث فيها، ليعرف كيف تفاعلت هذه الظواهر والآليات فى بناء صورة مصر فى تلك الفترة.

- لا بد أن القارئ قد بنى صورة «لدبلوماسية الزعامة» التى حركت أجهزة الدولة. قد تبدو مثالية عند البعض. لكنها تؤكد المعنى الشامل للمهيمنة المعنوية والفكرية تعبيرا عن مشروع طموح يغرى بالمثالية. وقد قفز مشروع الدولة الوطنية الجديد فى أقل من عقدين ليجعل من «مستعمرة مصر» ذات صورة مهيمنة على مستوى قارات ثلاث تغلى بالأحداث. لكن لا بد للباحث أن يكتشف كيف تؤدى «دبلوماسية الزعامة»، إلى نقص الشفافية -

ما دمنا نتحدث عن الآليات -، وما يتطلبه ذلك من بحث فى الوعي الجماعى الذى كان سائدا وأثره فى توجيه الإدارة ومختلف الأجهزة. وقد أثر التناقل الشفاهى للتوجيهات بالضرورة إلى افتقادنا لكثير من الوثائق الآن.. خاصة مع افتقاد الروح المحركة بنفس القدر. ذلك أن دبلوماسية الزعامة - تجاه إفريقيا على الأقل - تحركت من نبع الأحداث الكبرى. «والدور» وليس من مجرد ضخامة وضع الزعيم أو حاكميته. هنا كان أثر باندونج ١٩٥٥م. ومؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية ١٩٥٨م - ومؤتمر ومجموعة الدار البيضاء ١٩٦٠م وأحداث الكونغو ٦٠ - ١٩٦٤م، وقيام منظمة الوحدة الإفريقية، ثم أحداث بيفرا... .

- أظن أن موضوع الموقف من إسرائيل كان نموذجا لأثر «هيمنة الزعامة الناصرية» فى الحالة الجماعية الإفريقية. بأكثر مما كان أثرا لسلوك البيروقراطية المصرية أو حتى جهد الدبلوماسيين. ومعظمهم - فى تلك الفترة - من أهل الثقة بأكثر من كونهم من ذوى الخبرة.. كانت قرارات «اعتبار إسرائيل رأس جسر للاستعمار»، «وأداة الاستعمار الجديد» عام ١٩٦١م على مستوى مؤتمرات للحكومات والشعوب فى عام واحد أكبر من أن يكون نتاج جهد دبلوماسى أو ثقل لمنظمات شعبية، لكنها فى نفس الوقت كانت بالتأكيد نتاج ثقل.. مصر الجديدة، ذات أقل من عقد من التحركات الثقيلة...

- كذلك كان الحال فى التصدى للسياسات الغربية، وهى تتصارع حول نفسها مع الزحف الأمريكى بعد الحرب الثانية. وبنفس الأهمية كان التوازن الذى تم فى حرب الصراع الصينى السوفيتى. وأشهد أننا - وكنت متابعا لحركة التحرر الوطنى وممثليها - تعاملنا مع هذا الصراع - بكل ثقله. بل وصغائرهِ أحيانا - ليكون دعما لحركة التحرر الوطنى، حيث كان يمكن أن يكون معطلا، وكان ذلك صارخا فى حالات أنجولا وموزمبيق والكونغو وزيمبابوى، بما لا تتحمل هذه المساحة تفاصيله. لذا أرجو من القارئ ألا يظن أنى أغفلتها. لم ننس أيضا مسألة التعاون العربى على المستوى الإفريقى إلا إن المسألة كانت تتعلق بالأدوار المصرية المباشرة ودور الزعامة كما قلنا رئيسيا أكثر من قيامها على أجهزة. كان المشرق العربى غافلا عن تراثه مع شرقى إفريقيا، أو الجاليات العربية فى غربى القارة. وكان الخليج العربى خاوى الوفاض، أما عرب شمال القارة. فكانت حركتهم بين صراعات المغرب الثنائية مع الجزائر. أو بناء الأخيرة لصورتها الباحثة عن الاختلاف مع صورة القاهرة.. ومن زاوية مفهوم «العالم ثالثة» أكثر منه العمل العربى الإفريقى..

- وفي الختام، سيظل القارئ يسأل عن وثائق هذه المرحلة، وليس عندي إلا الدعاء بأن
يسامح الله الرئيس السادات وإدارته، فقد أدت هيمنة الزعامة الجديدة إلى إلغاء المكاتب
المتخصصة برئاسة الجمهورية لأنه «مش عاوز دوشة دماغ» حسب ما تناقله كثيرون.
وباستبعاد هذه «الدوشة»، ألقى بوثائق مثل هذه المكاتب إلى مصائر لا نعرفها.. لكن التاريخ
لا يمكن نفيه بسهولة. فالخربون والاستعماريون وحدهم أغرقوا مكاتبهم. وأحرقوا وثائق
بحيث لم يظهر لها أثر.. لكن مصر لم تصل لهذه الحالة. ولا بد من أن يتواصل التاريخ.

□□□